ميليشيات «درع الفرات» دخلت المدينة من غربها

تادف في قبضة الجيش و١,٥ كم تفصله عن الباب

| الوطن - وكالات

واصل الجيش العربي السوري تقدمه في محيط مدينة الباب شمال شرق حلب، وتمكن من السيطرة عل بلدة تادف الإستراتيجية جنوب المدينة، ليصبح على بعد ١,٥ كم من المدينة، في حين دخلت الميليشيات المسلحة المنضوية في عملية «درع الفرات» التركية اللاشرعية إلى الباب.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان صدر عنها بهذا الصدد أمس أن «القوات الحكومية السورية تمكنت من السيطرة على بلدة تادف الإستراتيجية جنوب مدينة الباب، في عملية نفذت بدعم جوي روسي».

وقالت الوزارة، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «قامت القوات الحكومية، خلال الأعمال القتالية في منطقة بلدة تادف، بقتل ٦٥٠ إرهابياً، وتدمير دبابتين و٤ مدرعات مشاة قتالية، و١٨ عربة رباعية الدفع مركبة عليها أسلحة ثقيلة، و٧ قاذفات قنابل و٦ سيارات مفخخة».

وشددت الوزارة على أن بلدة تادف شكلت «المعقل الأمامي المعزز بشكل كبير للمسلحين على مشارف مدينة الباب» الواقعة شمال شرق محافظة حلب.

ولفت البيان إلى أن «القوات الحكومية السورية وصلت، نتيجة هذا الهجوم، إلى الخط الفاصل مع تشكيلات ميليشيا «الجيش الحر»، حيث تم التنسيق حول هذا الخط مع الجانب التركي».

كما أضافت وزارة الدفاع الروسية: إن القوات الحكومية السورية «بسطت سيطرتها الكاملة على الطريق باتجاه مدينة الرقة الذي كان يجري عبره تزويد وحدات داعش في مدينة الباب بالأسلحة والذخائر».

وفي غضون ذلك، أعلن مصدر من قوات «الدفاع الوطني» الرديفة للجيش، وفق ما نقلت «روسيا اليوم»، أن الطريق الوحيد لتراجع مسلحي داعش من الباب عبر الجهة الجنوبية تم قطعه، بعد سيطرة الجيش على مرتفعات إستراتيجية في ريف المدينة الجنوبي، لافتاً إلى الى أن الجيش أصبح على مشارف المدينة، حيث أعلن أن المسافة التي تفصله عن مدينة الباب لا تتجاوز كيلومتراً ونصف كيلومتر.

من جانب آخر، أعلن نشطاء معارضون، بحسب «روسيا اليوم»، أن الميليشيات المنضوية في «درع الفرات» والمدعومة من الجيش التركي «دخلت» مدينة الباب شرق محافظة حلب «بعد اشتباكات عنيفة» مع تنظيم داعش.

وأوضح النشطاء أن القوات المشاركة في العملية تمكنت، أمس، من تحقيق تقدم كبير في معركة تحرير الباب من قبضة داعش، وبسطت السيطرة على عدد من المواقع في أطراف المدينة الغربية والواقعة إلى الشرق من جبل الشيخ عقيل، من بينها «مبنى الحزب»، الذي كان مقراً لفرع حزب البعث العربي الاشتراكي في المدينة.

وأشاروا إلى أن هذا التقدم جاء بعد «قصف مكثف واشتباكات عنيفة بين الجانبين»، بينما تستمر المواجهات بين الطرفين على حين يسعى عناصر التنظيم لمنع قوات «درع الفرات» من إنجاز مزيد من المكاسب الميدانية واستعادة السيطرة على ما خسروه، إضافة لاشتباكات بينهما عند الأطراف الشمالية والجنوبية الغربية.

من جانبها، نقلت وكالة الأنباء الألمانية «د. ب. أ» عن قائد عسكري في ميليشيا «السلطان مراد»، أمس، قوله: إن مسلحي «الجيش الحر»، سيطروا على الصوامع والنادي الرياضي، جنوب غرب مدينة الباب، وشارع زمزم وجامع فاطمة الزهراء شمال المدينة، بعد اشتباكات هي الأعنف مع عناصر داعش.

وأكد، أن «المعارك أصبحت داخل المدينة»، وأضاف: «بعد سيطرة الجيش الحر على مستشفى الحكمة وجبل عقيل غرب المدينة أصبحت قوات درع الفرات متحكمة بأهم المواقع فيها، ما يجعل عملية السيطرة الكاملة عليها مسألة وقت لا أكثر».

في السياق، أعلن الجيش التركي في بيانه اليومي، مقتل ٤٣ عنصراً لتنظيم داعش، إثر معارك وقصف جوي ومدفعي على مواقعه، أسفر عن تدمير ٢٤٥ هدفاً له، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية أمس.

وفي سياق آخر، أعلنت «قوات سورية الديمقراطية»، أمس، وفق «روسيا اليوم» أن مقاتليها وفي إطار عملية «غضب الفرات» المدعومة من التحالف الدولي تقدموا إلى مدينة الرقة من الاتجاه الشمال الشرقي، ليصبحوا على بعد ٥ كلم فقط من أطراف المدينة.

وذكرت غرفة عمليات «الديمقراطية» أن فصائلها سيطرت، خلال اليومين الأخيرين، على عدد من القرى الواقعة شمال شرقي الرقة، بينما أفادت غرفة العمليات، على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» أن قواتها الموجودة ضمن محور خنيز «تمكنت، بعد اشتباكات عنيفة مع إرهابيي داعش من تحرير الصوامع الواقعة على بعد ٩ كلم من مركز مدينة الرقة».

وأضافت غرفة العمليات: إن «الاشتباكات تستمر في هذه المنطقة حتى اللحظة، بينما تقوم الفرق الهندسية التابعة للديمقراطية بإزالة الألغام في المناطق المحررة».

عناصر من «سورية الديمقراطية» بالقرب من الرقة (رويترز)

طهران: مجالنا مفتوح للقاذفات الروسية.. وتعاوننا إستراتيجي

| وكالات

أكدت طهران أن المقاتلات الروسية لا تزال تستخدم المجال الجوي الإيراني لشن غارات في سورية ضد الإرهابيين، واصفة التعاون مع موسكو في مجال مكافحة الإرهاب بأنه «إستراتيجي وله أبعاد شاملة ومهم للغاية».

وأعلن الأميرال علي شمخاني المنسق الإيراني للأنشطة السياسية والأمنية والعسكرية مع روسيا وسورية أمس السبت أن المقاتلات الروسية لا تزال تستخدم المجال الجوي الإيراني لشن غارات في سورية، وذلك بعدما بدأت مقاتلات روسية لأول مرة باستخدام قاعدة عسكرية إيرانية غرب البلاد لضرب مواقع الجهاديين في سورية في آب الماضي. ونقلت وكالة أنباء «فارس» عن شمخاني وهو أيضاً سكرتير المجلس القومي الأعلى لشؤون الأمن أن مقاتلات روسية «تستخدم المجال الجوي الإيراني وهذا الأمر مستمر لأن ثمة تعاوناً إستراتيجياً تاماً مع روسيا».

وأضاف: «في الحالات الأخيرة لم تحتج المقاتلات الروسية للتزود بالوقود» على الأرض.

ونقلت الوكالة عن شمخاني قوله: إن «استخدام القاتلات الروسية للمجال الجوي الإيراني يتم بشروط بقرار مشترك مع الأخذ في الاعتبار الحاجات على الأرض لمكافحة الإرهاب».

قانون إسرائيلي للمطالبة بالتعويضات المالية للإسرائيليين

تحسين الحلبي

كشفت نشرة (إسرائيل ماتساف) الإلكترونية باللغة العبرية (israel matzav) قبل أيام أن عدداً من الصحفيين العرب بدؤوا يتحدثون عن إسرائيل بلغة إيجابية وخصوصاً في صحيفة الشرق الأوسط (السعودية) ويعرب بعضهم عن عدم اكتراثهم بنقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس المحتلة تأكيداً للاعتراف بأنها عاصمة إسرائيل.. وينسى هؤلاء أن (الكنيست) البرلمان الإسرائيلي سن قوانين تهدد وتدين كل الدول والشعوب العربية والإسلامية في المنطقة التي دعمت وقدمت المال للفلسطينيين من أجل مقاومة الاحتلال والعنصرية الصهيونية، وينسى هؤلاء أن إسرائيل قادرة بموجب هذا القانون على فرض عقوبات بالحبس على كل عربي من المحيط إلى الخليج. ففي ١٥ حزيران ٢٠١٦ صدق أعضاء الكنيست بالقراءة الثالثة على «قانون الحرب ضد الإرهاب» والمقصود ضد (مقاومة الاحتلال الإسرائيلي) وأصبح هذا القانون قابلاً للتنفيذ من كل السلطات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة وخارجها وفي كل مكان في العالم.

وجاء في بنود هذا القانون: «يعاقب كل من يساعد على أعمال (المقاومة)- الإرهاب- بالعقوبة نفسها من ينفذ هذا «العمل الإرهابي» ضد إسرائيل وهي الحبس ٣٠ عاماً ويعاقب بالحبس ثلاث سنوات كل من يعلن عن تأييده للمنظمات الفلسطينية «الإرهابية» أو عن تأييده لأي عمل «إرهابي» بشكل علني ويمنح القانون الصلاحية لوزير الدفاع بتحديد أسماء المنظمات «الإرهابية» ويعاقب بالحبس لمدة سنتين كل من يرتدي قميصاً أو قبعة تحمل شعار هذه المنظمات بدءاً من سن ١٢ عاماً» وإضافة إلى هذا التعريف العريض للقانون يضيف القانون الإسرائيلي «بصلاحية السلطات الإسرائيلية المعنية بملاحقة أي فرد يقدم المساعدة المالية للإرهابيين الفلسطينيين وبمصادرة أي مبلغ ويعتبر من يقدم هذا المال داعماً للإرهاب ويستحق عقوبة من ينفذ «الإرهاب» ويعاقب القانون كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل» ويرى المحللون الإسرائيليون الذين تناولوا هذا القانون بالتحليل والتعقيب أنه قابل للتطبيق «بشكل رجعي» ضد كل من قدم مالاً أو أعلن عن تأييده لعمليات المقاومة الفلسطينية وغير الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف هؤلاء: إن هذا القانون يعطي الحق لكل إسرائيلي أو يهودي لحق به ضرر من عمليات مقاومة الاحتلال بالمطالبة بالتعويض المالي أيضاً وخصوصاً ضد كل من دعم المقاومة بالمال أو بالتأييد السياسي، لأن إسرائيل تعتبر التأييد السياسي للمقاومة ولحق الشعب الفلسطيني بالدفاع عن حقوقه «تحريضاً ومساعدة للإرهاب».. وهكذا يصبح كل الشعب الفلسطيني قابلاً للحبس من مدة سنتين إلى ثلاثين سنة؟! ما دام أنه في الداخل والخارج يصر على التمسك بحقوقه ولذلك ترى إسرائيل أن إجراءاتها المفروضة عليه في الأراضي المحتلة وقطاع غزة تشبه إجراءات السجان لأكثر من ٤ ملايين من الفلسطينيين وتستطيع بموجب هذا القانون ملاحقة أكثر من سبعة ملايين فلسطيني في خارج الوطن بتهمة مساعدة وتأييد ما تسميه «الإرهاب»؟!

أما بقية الدول العربية وخصوصاً تلك التي تعمل الآن على التقارب مع إسرائيل و«يغرد» ويكتب بعض الصحفيين فيها مقالات للتقرب من إسرائيل فهذا القانون لا يستثنيهم بل هو قابل للتطبيق عليهم حسب رغبة إسرائيل والتوقيت الذي تختاره لاتهامهم ومطالبتهم بالتعويضات المالية لأنها «تدينهم بالتسبب بمقتل كل إسرائيلي» استهدفته المقاومة منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لأنهم كانوا يقدمون المساعدات المالية وغير المالية للمنظمات الغدائية ولا مفر لهم من دفع الثمن بموجب ما تطالب به عائلات إسرائيلية قتل أبناؤها في عمليات للمقاومة.

وها هم الأميركيون يسبقون الإسرائيليين بالمطالبة بالتعويضات المالية من المملكة السعودية بعد اتهام مسؤولين فيها بالتورط في التفجيرات الإرهابية في نيويورك ١١/٩/٢٠٠١ فبعد مرور ١٥ سنة صدر قانون يشبه قانون الكنيست الإسرائيلي الصادر في حزيران الماضي أقره المجلسان، النواب والكونغرس الأميركيان وسيتقدم أكثر من ثلاثة آلاف أميركي بالدعوى القضائية في المحاكم الأميركية للمطالبة بالتعويض المالي.

وكانت إسرائيل قد أعلنت لجميع الدول الأوروبية المانحة للمساعدات المالية للسلطة الفلسطينية أن أموالها يجري إنفاقها على أسرى وعائلاتهم وإسرائيل تعتبر هؤلاء الأسرى إرهابيين ويخالف قانونها كل من يرسل الدعم لهم أو لعائلاتهم.

فإذا كانت عائلات الأسرى تعتبرها إسرائيل إرهابية فما بالك بالدول العربية؟

ويذكر أن إسرائيل فرضت على ألمانيا دفع تعويضات عن ضحايا النازية وحصلت حتى عام ٢٠١٢ على ٨٩ مليار دولار إضافة لأشكال أخرى من التعويض، ولذلك يرى بعض أعضاء الكنيست أن هذا القانون يوفر لإسرائيل إعداد قائمة جميع الدول العربية والإسلامية التي قدمت المساعدات المالية وغير المالية للفلسطينيين لمطالبتها بالتعويض عما تسببته المقاومة الفلسطينية من خسارة بشرية وأضرار مادية لإسرائيل، وحينئذ ستجد بعض الدول العربية وبعض الشخصيات التي تتطلع للتقرب من إسرائيل أن هذه السياسة لن تحول من دون إدانتها بالإرهاب ومن دون فرض التعويضات المالية عليها على غرار ما فرضته إسرائيل على ألمانيا حتى الآن وبشكل مستمر.

قتلى وجرحى في صدامات بين الشرطة ومتظاهرين من تيار الصدر في بغداد

قتل سبعة أشخاص وجرح عشرات أمس في صدامات بين متظاهرين يطالبون بإصلاح قانون الانتخابات وقوات الأمن في وسط بغداد، وفق الشرطة.

وأعمال العنف هذه هي الأكثر دموية التي تندلع أثناء تظاهرة منذ بدأت في ٢٠١٥ موجة التظاهرات التي تطالب بتحسين الخدمات متهمة السياسيين العراقيين بالفساد والمحسوبية.

وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية على المتظاهرين ومعظمهم من مؤيدي رجل الدين مقتدى الصدر، عندما حاولوا كسر حاجز أقامته الشرطة والوصول إلى المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد.

وقال عقيد في الشرطة: إن سبعة أشخاص قتلوا «جراء أعمال العنف. اثنان منهم من منتسبي قوات الأمن والخمسة الباقون من المتظاهرين».

وأضاف: إن أكثر من ٢٠٠ شخص أصيبوا معظمهم من المتظاهرين الذين تنشقوا الغاز المسيل للدموع، إلا أن ١١ آخرين على الأقل أصيبوا بجروح أكثر خطورة تسببت بها العيارات المطاطية وعبوات الغاز المسيل للدموع.

وتجمع المحتجون في البداية بشكل سلمي في ساحة التحرير للمطالبة بتغيير القانون الانتخابي واستبدال اللجنة الانتخابية قبل الانتخابات المحلية المقررة في أيلول.

وذكر مسؤول بارز في الشرطة أن المتظاهرين حاولوا عبور جسر الجمهورية فأطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لمنعهم إلا أنهم أصروا.

من جهته قال زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر: إن بعض الجهات المجهولة تدخلت واستعملت القوة المفرطة ضد المتظاهرين، داعياً «الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية للتدخل فوراً لإنقاذ المتظاهرين السلميين».

هذا وحمل الصدر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي مسؤولية العنف ضد المتظاهرين. كما دعا الصدر المتظاهرين إلى الانسحاب من محيط المنطقة الخضراء حقنا للدماء.

وحددت المفوضية العليا شهر أيلول المقبل موعداً لإجراء انتخابات مجلس المحافظات.

وقالت: إن تغيير المفوضية يجب أن يتم عبر تقديم مشروع التعديل إلى البرلمان كونه الجهة التشريعية المختصة بذلك.

واندلعت أعمال العنف بعد بيان الصدر الذي القي في ساحة التحرير وقال فيه: «إذا شئتم الاقتراب من بوابة المنطقة الخضراء لإثبات مطالبكم وإسماعها لمن هم داخل الأسوار بتغيير المفوضية وقانونها حتى غروب شمس هذا اليوم فلكم» ذلك.

لكن الصدر حذر المتظاهرين من دخول المنطقة الخضراء حيث مقر الحكومة ومفوضية الانتخابات.

وسبق أن اخترق أنصار مقتدى الصدر الذين يتهمون السياسيين العراقيين بالفساد والمحسوبية، المنطقة الخضراء مرتين في ٢٠١٦ واقتحموا مكتب رئيس الوزراء ومبنى البرلمان.

وكان قتل خمسة أشخاص وجرح ١٤ آخرون جراء تفجير إرهابي بسيارة مفخخة الجمعة في حي الإعلام جنوب غرب العاصمة العراقية بغداد.

من جهة أخرى أكدت منظمة العفو الدولية أنه «ينبغي عدم نسيان» الانتهاكات المقترفة من القوات البريطانية في العراق ضمن التحالف الذي أنشأته واشنطن لغزوه عام ٢٠٠٣ منتقدة قرار الحكومة البريطانية إلغاء جهاز مكلف التحقيق في هذه الانتهاكات.

ونقلت وكالة فرانس برس عن المنظمة قولها في بيان: إن «سمعة الجيش البريطاني على المحك وأي مزاعم ذات صدقية بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل القوات البريطانية في العراق وأفغانستان يجب أن تخضع لتحقيق مستقل من جهاز مستقل عن الجيش».

وكالات

إسعاف المصابين في احتجاج لأنصار الصدر في ساحة التحرير في بغداد (رويترز)

دعا المقاومة إلى بناء إستراتيجية عملية وواضحة لإفشال المؤامرة الجديدة

«التحرير الفلسطيني»: قانون تسوية المستوطنات إجرام بحق شعبنا

| الوطن

نددت رئاسة «هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني»، بـ«قانون تبييض المستوطنات»، والمعروف لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بـ«قانون تسوية المستوطنات» والذي يهدف إلى سرقة المزيد من الأراضي في الضفة الغربية، واعتبرته «إجراماً بحق شعبنا» الفلسطيني، داعية القوى والفصائل الفلسطينية وجميع قوى المقاومة إلى توحيد الجهود، وبناء إستراتيجية عملية وواضحة لإفشال هذه المؤامرة الجديدة.

وأقر الكنيست الإسرائيلي يوم ٦ من شباط الجاري بصفة نهائية قانون تبييض المستوطنات بعدما أقره بالقراءة الأولى مطلع كانون الأول ٢٠١٦.

وفي بيان تلقت «الوطن» نسخة منه قالت رئاسة «هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني»: تسعى سلطات الاحتلال الصهيوني الغاصب منذ تدنيسها لأرضنا الفلسطينية المقدسة إلى منح الشرعية لاحتلالها لفلسطين كل فلسطين، وتشريد أهلها في تجاوز لجميع الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية، والاستهانة بحقوق شعبنا في العيش فوق تراب وطنه الذي عاش عليه أجدادنا منذ آلاف السنين، ولذلك أقر الكنيست الصهيوني العنصري بالقراءة الثالثة ما سمي قانون تسوية المستوطنات، لإعطائها شرعية مزيفة فوق أرضنا المغتصبة». وأضاف البيان: إن هذه الخطوة العدوانية التوسعية هي إجرام بحق شعبنا، وهي تكريس لمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية، واستكمال حلقات مسلسل الاستيطان الصهيوني، وسرقة الأراضي والحقوق، وهي وصمة عار في جبين جميع القوى والهيئات الدولية التي ترفع شعارات السلام، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، خداعاً وتضليلاً وفي حين تتجاهل هذه الإجراءات الصهيونية العنصرية، في تواطؤ مخجل وصمت يشي بالتآمر مع الكيان الصهيوني المجرم في سلب حقوق شعبنا وارتكاب مزيد من الجرائم بحقه، وهي أيضاً خطوة تدق من جديد ناقوس الخطر على فلسطين والأمة العربية».

ودعا البيان، القوى والفصائل الفلسطينية وجميع قوى المقاومة لتوحيد الجهود، وبناء إستراتيجية عملية وواضحة لإفشال هذه المؤامرة الجديدة، ووضع النضال الفلسطيني في سياقه العملي الصحيح أساسها المقاومة الفعالة بجميع أشكالها في مواجهة الإرهاب والمخططات الصهيونية الإجرامية العنصرية والعدوانية المختلفة، والتي يحاول العدو إلباسها ثوب الديمقراطية والشرعية المزورة.

واعتبر البيان، أن «السبيل الوحيد لمواجهة سرقة أرضنا ومصادرة حقوقنا واستعادة مقدساتنا هو التمسك بالنهج المقاوم المشرف الذي تمثله سورية الإباء والشموخ وقائدها الرمز السيد الرئيس بشار الأسد التي تواجه أعتى أنواع الإرهاب لرفضها الانصياع لإرادة الكيان الصهيوني والقوى الغربية والاستعمارية المتآمرة على شعبنا وحقوقه المشروعة، وأمتنا العربية جمعاء».

وأكدت رئاسة «هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني» رفضها المطلق لتلك القوانين الصهيونية العنصرية الجائرة التي تحاول شرعنة بناء المستوطنات، معتبرة أنها أحد أهم أشكال العدوان على شعبنا الفلسطيني المناضل الصامد.

وجددت رفضها «التنازل عن أي شبر من أرضنا الفلسطينية المقدسة، والتمسك بنهج المقاومة المشرف المشترك مع سورية الكرامة خلف راية وأمل الأمة الرئيس الأسد حتى تحقيق أهدافنا في التحرير والعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس واستعدادنا الدائم لبذل الغالي والنفيس دفاعاً عن حقوق شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية جمعاء.

داعش يعدم خمسة «جواسيس» من الجيش المصري في سيناء

نشر تنظيم «ولاية سيناء» الفرع المصري لتنظيم داعش الإرهابي صوراً لإعدام خمسة رجال قال إنهم «جواسيس» من الجيش المصري في شبه جزيرة سيناء.

وتظهر سلسلة الصور التي نشرت إرهابياً في زي عسكري مرقط يطلق النار على خمسة رجال ممددين أرضاً على حين كتب في شريط أنهم «جواسيس» من الجيش المصري، حسبما ورد على حسابات «لجهاديين» على مواقع التواصل الاجتماعي. وتشهد سيناء معارك دامية بين قوات الشرطة والجيش من جهة وعناصر تنظيم «ولاية سيناء»، الفرع المصري لتنظيم داعش، من جهة أخرى.

وتخوض الجماعات الإرهابية حرب عصابات ضد السلطات المصرية منذ تموز ٢٠١٣.

وقتل مئات من رجال الشرطة والجنود في هذه الهجمات بحسب الحكومة.

وعزز الجيش المصري عملياته في شمال سيناء ويعلن بانتظام قتل عشرات الإرهابيين.

وأكد الجيش الجمعة أنه قتل «٥٠٠ عنصر إرهابي» في إطار عملية واسعة أطلقها في شمال سيناء، حسب تسجيل فيديو نشر على حساب المتحدث باسم الجيش المصري على فيسبوك.

وسبق للإرهابيين أن نشروا عدة تسجيلات فيديو تظهر إعدام «جواسيس» بالرصاص أو شنقاً بعد اتهامهم بالتعاون مع الجيش المصري.

كما تبنى فرع تنظيم داعش في مصر تحطم طائرة تنقل سياحاً روساً في ٣١ تشرين الأول في سيناء ما أدى إلى مقتل ٢٢٤ شخصاً على متنها.

من جهة أخرى أظهرت أرقام رسمية صدرت أمس السبت أن معدل التضخم السنوي في مصر ارتفع إلى ٢٩,٦ بالمئة في كانون الثاني، بعد ثلاثة أشهر من تحرير سعر صرف الجنيه المصري.

وارتفعت الأسعار في الشهر الماضي بسرعة أكبر مما كانت عليه في كانون الأول عندما وصل معدل التضخم السنوي إلى ٢٤,٣ بالمئة، وهي أعلى نسبة منذ كانون الثاني ٢٠١١.

ويعاني المستهلكون من الارتفاع الكبير في الأسعار منذ أن قررت الحكومة المصرية في تشرين الثاني الماضي تحرير سعر صرف العملة الوطنية ورفع أسعار المحروقات في إطار خطة إصلاح اقتصادي حصلت بموجبها على قرض من صندوق النقد الدولي قيمته ١٢ مليار دولار على ثلاث سنوات.

وتضمن البرنامج كذلك فرض ضريبة للقيمة المضافة وزيادة في التعرفة الجمركية لمئات من المنتجات المستوردة لتصل بالنسبة لبعض السلع إلى ٦٠ بالمئة.

وبلغ سعر صرف العملة الوطنية قرابة ١٩ جنيهاً للدولار بعد أن كان ٨,٨٣ جنيهات قبل قرار تحرير سعر الصرف.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٨,٦ بالمئة على مدى سنة. لكن بعض المواد الأساسية مثل الخبز والأرز والسكر والشاي والقهوة والكاكاو ارتفعت بما بين ٦٥٪ و٨٦٪.

وتوقع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، كريس غارفيس، الشهر الماضي أن ينخفض مستوى التضخم بشكل كبير بعد منتصف العام الجاري، مضيفاً إن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري «يسير على ما يرام».

وحصلت القاهرة على أول دفعة بقيمة ٢,٧٥ مليار دولار من قرض الصندوق على أن تحصل على دفعة ثانية مقدارها ١,٢٥ مليار دولار.

وكالات

تركيا تجري استفتاء على تعديلات مقترحة بالدستور في ١٦ نيسان

تظاهرة لأكراد أوروبا في ستراسبورغ للمطالبة بتحرير أوجلان

أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات التركية أمس السبت أن تركيا ستجري استفتاء في ١٦ نيسان على تعديلات مقترحة في الدستور ستحول النظام البرلماني إلى نظام رئاسي كما يريد الرئيس رجب طيب أردوغان.

في حين شارك الآلاف أمس في ستراسبورغ في تجمع سنوي كبير ينظمه أكراد أوروبا للمطالبة بتحديد وضع لكردستان وتحرير زعيمهم أوجلان المعتقل في تركيا. وستمكن التعديلات الرئيس من إصدار المراسيم وإعلان حالة الطوارئ وتعيين الوزراء وكبار المسؤولين في البلاد وحل البرلمان وقد تؤدي إلى احتفاظ أردوغان بالسلطة حتى عام ٢٠٢٩. ويرى أنصار أردوغان أن هذه التعديلات ضمان للاستقرار في وقت تشهد فيه تركيا عضو حلف شمال الأطلسي والمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي فوضى. فيما يخشى معارضون أن يكون ذلك ميلاً تجاه الاستبداد.

وفي سياق آخر شارك نحو ١٥ ألف شخص أمس في ستراسبورغ في تجمع سنوي كبير ينظمه أكراد أوروبا للمطالبة بتحديد وضع لكردستان وتحرير زعيمهم أوجلان المعتقل في تركيا. وقال مسؤول في الشرطة: إن «ما بين ١٢ ألفاً و١٥ ألف شخص» شاركوا في التظاهرة فيما قدر المنظمون عددهم ما بين ١٥ ألفاً و١٧ ألفاً. ووصل الأكراد في وقت مبكر أمس إلى ستراسبورغ آتين من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ عبر الحافلات أو القطارات أو السيارات. والعدد الأكبر منهم جاء من ألمانيا.

وقال مرتضى (٦٠ عاماً) الذي قدم من نانسي: إن «ستراسبورغ هي مركز أوروبا، مدينة مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» مفسراً بذلك اختيار عاصمة الألزاس لتنظيم هذا التجمع الكبير. من جهتها قالت السلطات الفرنسية: «لا يمكنهم التظاهر في ألمانيا لأن حزب العمال الكردستاني يعتبر منظمة إرهابية في كل دول الاتحاد الأوروبي» لكن «فرنسا تلتزم نوعاً من التسامح لإفساح المجال أمام هذا التجمع».

وكان قنصل تركيا العام في ستراسبورغ طالب بإلغاء التجمع منددا بالتظاهرة باعتبارها تنظم دعماً لمنظمة إرهابية.

وفي كل سنة منذ ١٨ عاماً يتظاهر أكراد أوروبا في ستراسبورغ للمطالبة بوضع لكردستان وتحرير زعيمهم التاريخي عبد الله أوجلان الذي اعتقل في ١٥ شباط ١٩٩٩ في نيروبي وسلم للسلطات التركية. وبعدما حكم عليه بالإعدام خففت عقوبته في العام ٢٠٠٢ إلى السجن المؤبد في جزيرة إيمرالي التركية.

وسلك المتظاهرون شوارع عدة على تخوم ستراسبورغ انطلاقاً من المحطة وانتهت المسيرة عند الساعة ١٣، ٣٠.

ونشرت تعزيزات أمنية بسبب تجدد التوتر بين تركيا وحزب العمال الكردستاني. وأغلقت كل الشوارع المؤدية إلى مسار التظاهرة بشاحنات وهو الإجراء المعتمد منذ اعتداء ١٤ تموز في نيس لمنع أي هجوم دهساً بواسطة سيارة. كما نشرت وحدات عدة من الدرك.

رويترز – أ ف ب

تظاهرة تطالب بتحرير عبد الله أوجلان، في ميلانو (أ.ف.ب)